جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية

للدكتور علي توفيق الحمد

جامعة اليرموك

أولاً: الدافع الى البحث:

ما دفعني الى هذا البحث هو شهرة عبدالقاهر الجرجاني التي طبّقت الآفاق، وتنوّع مباحثه في علوم العربية المختلفة: أصواتها، وصرفها، ونحوها، وبلاغتها، ونقدها، اضافة الى جهوده في علم الدلالة[1]، وإعجاز القرآن الكريم والدراسات القرآنية.

وقد توالت البحوث والمؤلفات، وتناول كلّ منها جانباً أو أكثر من هذه الجوانب التي برع فيها الرجل[2]، ونظرت في هذه البحوث فوجدتها قد

---

(١) أوضحنا ذلك، أو جانباً منه - في بحث بعنوان «نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة»، نشرته مجلة أبحاث اليرموك - المجلّد الثاني/ العدد الأول ص١٧.

(٢) تنوّعت الدراسات والبحوث التي تناولت جهود عبدالقاهر العلمية، فمنها الكتب المؤلفة، والبحوث المنشورة، والرسائل الجامعية باللغة العربية أو الانجليزية، وأراها في مجملها موزعة على النحو الآتي:

أ - جهوده في النقد والبلاغة:

فمن العلماء والباحثين الذين اهتموا بهذا الجانب الشيخ محمد عبده والشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد مصطفى المراغي، والدكتور طه حسين، الذي قال: «إنّ لعبدالقاهر جهداً صادقاً في التأليف بين قواعد النحو العربي وبين آراء أرسطو العامة في الجملة والأسلوب،

استوفت ـ أو كادت ـ الجوانب المختلفة من علمه، وقد أجمعتْ على أنّ لدى الرجل نزعات تجديدية، وأنّه سبق المحدثين في غير قضية من قضايا بحوثه. ولكني وجدت نقصاً في البحوث التي تناولت مكانته وجهوده في الجانب التصريفي.

وقد وفّق عبدالقاهر في ما حاول توفيقا يدعو الى الإعجاب» (د. البدراوي زهران / عالِم اللغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ المفتنّ في العربية ونحوها ص٤ـ٥، نقلاً عن مقدمته تحت عنوان «تمهيد في البيان العربي» لكتاب نقد النثر لقدامه ـ ص٣٠ ـ وهو بحث قدّمه د. طه حسين للمؤتمر الثاني عشر لجماعة المستشرقين في سبتمبر ١٩٣٠م في مدينة ليدن، بعنوان ـ البيان العربي من الجاحظ الى عبدالقاهر ـ، قدّمه باللغة الفرنسية، وترجمه الدكتور عبدالحميد العبادي الى العربية.

أما الدكتور محمد مندور، فقال في عبدالقاهر: «مذهب عبدالقاهر أصحّ وأحدث ما وصل اليه علم اللغة في أوروبا لأيامنا هذه، وهو مذهب العالم السويسري فيرديناندي سوسير، الذي توفي عام ١٩١٣م، وقول عبدالقاهر: إنّ اللغة لم توضع لتعرف بها معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها الى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد، وهذا علم شريف وأصل عظيم» (النقد المنهجي عند العرب ٣٣٣).

وقال أيضاً: إن رأي عبدالقاهر في «أن الألفاظ لم توضع كما أنها لا تستعمل لتعيّن الأشياء المتعينة بذواتها، وهذه هي نظرية الرمزية في اللغة، التي أوضح المفكر الألماني (فنت) حدودها». (في الميزان الجديد ١٨٦).

ود. محمد غنيمي هلال في كتابه «النقد الأدبي الحديث». ود. مصطفى ناصف في غير كتاب وبحث، وهو الذي أطلق على نظرية النظم عند عبدالقاهر اسم (النحو الثاني). ود. محمد خلف الله أحمد في كتابه «من الوجهة النفسية في دراسة الأدب ونقده». ود. محمد زغلول سلام في كتابه «تاريخ النقد العربي من القرن الخامس الى العاشر الهجري». وروز غريب في «النقد الجمالي وأثره في النقد العربي». وأمين الخولي في كتابه «البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها». ود. أحمد أحمد بدوي في كتابه «عبدالقادر وجهوده في البلاغة العربية». ود. درويش الجندي في كتابه «نظرية النظم عند عبدالقاهر». ود. شوقي ضيف في كتابه «البلاغة تطور وتاريخ». ود. محمد عبدالمنعم خفاجي الذي حقّق كتابي دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، وقدم لهما، وله «عبدالقاهر والبلاغة العربية». ود. أحمد مطلوب في كتابه «عبدالقاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده». ود. عبدالفتاح لاشين في كتابه «التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر». وعبدالقادر حسين في كتابه «أثر النحاة في البحث البلاغي». ود. كمال أبو ديب في «نظرية الصورة الشعرية عند عبدالقاهر «بالانجليزية. وعبدالكريم أحمد العبدالسالم في رسالته للماجستير من الجامعة الاردنية، بعنوان «عبدالقاهر الجرجاني في أسرار البلاغة».

فاستقرّ في نفسي أن أحاول تتبّع جهوده في هذا الجانب، ورأيت أنّ الأمر سيبقى ناقصاً إن لم أطّلع على مصنفاته فيه، فحصلت على مصوّرة من كتاب صغير له هو «المفتاح في الصرف»[٣]، وشغلت نفسي في تحقيقه، وهو الآن قيد الطبع والحمد لله. ثم حصلت على مصوّرة لرسالة أخرى له، وهي العمدة في التصريف[٤]، كما اطّلعت على مصورة من كتابه المقتصد في شرح الايضاح[٥].

ولفت نظري اقتصاره في بحوثه التصريفية على أبواب مخصوصة، الأمر الذي دعاني الى بحث هذه الظاهرة.

ب ـ جهوده في علوم اللغة المختلفة:

تناول هذا الجانب عدد من الباحثين، منهم:

ابراهيم مصطفى الذي قال: «رسم عبدالقاهر في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الاعراب، وبيّن أنّ للكلم نظماً، وأنّ رعاية هذا النظم وإتباع قوانينه هي السبيل الى الإبانة والإفهام». (إحياء النحو ١٦). ود. ابراهيم أنيس في كتابيه دلالة الألفاظ وموسيقى الشعر. ود. تمّام حسان في كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، إذ ذكر أنّ دراسة عبدالقاهر في كتابيه قامت على الوصف في كثير من أبوابها. ود. البدراوي زهران في كتابه «عالم اللغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ المفتنّ في العربية ونحوها» ود. خليل عمايرة في بحثه «البنية التحتية بين عبدالقاهر وتشومسكي». وفي كتابه «في نحو اللغة وتراكيبها». ود. سمير استيتية في أطروحته للدكتوراه بعنوان «أصوات العربية الفصحى في كتاب الجرجاني ـ المقتصد ـ بالانجليزية.

ولا أشكّ أنّ كثيرين غيرهم تناولوا جهود عبدالقاهر المختلفة في البحث.

(٣) منه نسخة خطيّة وحيدة ـ فيما أعلم ـ في دار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق، تحت رقم ١٠٦٠٣ عام.

(٤) منه نسخة خطيّة في مكتبة لاله لي باستانبول ضمن مجموعة رقمها (٣٧٤٠).

(٥) نشر القسم الأول منه الخاص بالأبواب النحوية، والذي هو شرح للجزء المسمّى «الإيضاح العضدي» لأبي علي الفارسي، نشره د. كاظم بحر المرجان. اما القسم الثاني الذي تناول الأبواب التصريفية والصوتية، وهو شرح القسم الثاني من الإيضاح العضدي، المسمّى «التكملة» فلا يزال مخطوطا.

وقد تفضّل الزميل د. سمير استيتية مشكوراً فأطلعني على مصوّرة للكتاب كاملاً ـ بقسميه ـ، وهي مصوّرة عن نسخة محفوظة، في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم (٣٥٤) نحو.

وكذلك ما أورده في الورقة الأولى (ظ ١ ـ و ٢) من كتابه المفتاح في الصرف، وهو قوله: والتمثيل ـ ويعني به الوزن الصرفي ـ وهو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللّام، وتكرّر اللّام في الرباعي مطلقاً ـ أي في الاسم والفعل ـ وكذا في الاسم الخماسي، . . . **وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان، فمثل كساء: فعال أو فعاء، أصله كساو، قلبت** الواو همزة لتطرّفها[٦].

ومما دفعني الى البحث أيضا ما أورده الرضي عن عبدالقاهر أنه يزن (قالَ) على فالَ[٧]، وهو رأي حديث، سبق عبدالقاهر غيرَه إليه، مع مخالفة المحدثين له في أنه يرى أنّ هذا الوزن على البدل، أمّا المحدثون فلم يقرّوا نظرية البدل هذه، ويرون أنّ (قالَ) ومثيلاتها لا بدل فيها[٨].

ومن دواعي هذا البحث أيضا، أنّ بعض الباحثين الذين كتبوا عن عبدالقاهر لم يستطيعوا تبيّن حقيقة كتابه «المفتاح»، فمنهم من قال «إننا لا نعلم شيئاً، ولم يشر أحد الى موضوعاته»، ومنهم من قال: «قد يكون من مصنفاته التي تتصل بمذهبه الفقهي الشافعي، وقد تكون اتجاهاته اللغوية غلبت عليه، فجعلته يصنّفه في بعض المباحث اللغوية»[٩].

هذه جملة الدوافع الى هذا البحث، إذ اطّلعت على كتابه «المفتاح

---

(٦) هذا ما ذكره. أمّا في «اضطرب وازدجر» فوزنهما في رأيه «افتعل» بالتاء لا بالطاء والدال، ولم يذكر إجازة وزنهما على الأصل كما ذكر الرضي، الذي أجاز وزنهما «افطعل وافتعل». (شرح الشافية ١/١٨).

(٧) الموضع نفسه (شرح الشافية ١/١٨)، ود. عبدالصبور شاهين / المنهج الصوتي للبنية العربية ٤٨.

(٨) د. عبدالصبور شاهين / المنهج الصوتي للبنية العربية ٤٨.

(٩) د. البدراوي زهران / عالِم اللغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ المفتنّ في العربية ونحوها ٢٩.

في الصـــرف»، وتجمّـع لديّ بعض الملحـوظـات والأفكـار عن جهـوده التصريفية بشكل خاص، فوجدت أنّ الكتابة أصبحت ممكنة، لعلّها تجلو بعض الجوانب والحقائق.

ثانيـا: حول المصـطلح «أصـرْفٌ هو أمْ تصريف»، وموضوعه، وعلاقته بمستويات البحث اللغوي الأخرى:ـ

التصريف أو الصرف: علم بأصول، يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب(١٠).

والتصـريف عنـد عبدالقاهر: (تفعيل من الصرف، وهو أن تصرّف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعان متفاوتة)(١١).

وقد اضطرب إطلاق المصطلح بين القدماء من جهة، وبينهم وبين المحدثين من جهة أخرى.

فلو تتبّعنا إطلاقه عند القدماء، لوجدنا الموضوع يرد في نوعين من المؤلفات:

أ ـ الأول: المؤلفات النحوية بمفهوم النحو الواسع العام الذي يضمّ أبـواباً صوتية وصرفية ونحوية، ففي تلك المؤلفات، نجد مصنفيها أطلقوا مصطلح «التصريف»على أبواب مخصوصة تتناول التغيير الذي يطرأ على بِنى الكلمات لإظهار ما في حروفها من أصالة أو زيادة أو حذف، وما يطرأ

---

(١٠) الشريف الجرجاني / التعريفات ٥٢، ١١٦. وانظر في ذلك أيضا: ابن مالك / التسهيل ٢٩٠، السيوطي / همع الهوامع ٢/ ٢١٢، والأشموني ٤/ ٢٣٦ وغيرهم.

(١١) عبد القاهر / المفتاح في الصرف (ظ١).

عليها من إبدال أو إعلال[١٢].

ومفهوم النحو بمعناه الواسع العام يشمل مستويات الدراسة اللغوية كلها (أصواتها وبناها وتراكيبها)، فأبو علي الفارسي عرّف النحو بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم قسمين:

أحدهما: تغيير يلحق أواخر الكلم.

والآخر: تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها[١٣].

والى ذلك ذهب أبو حيان؛ فعلم النحو ـ عنده ـ مشتمل على أحكام الكلمة، والأحكام على قسمين:

قسم يلحقها حالة التركيب، وهو قسمان: قسم إعرابي وقسم غير إعرابي.

والثاني يلحقها حالة الإفراد، وهو قسمان أيضاً: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني، نحو ضرب وضارب وتضارب واضطراب، وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات، وأسماء المصادر وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه.

وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك[١٤].

ولحظ عباس حسن أن جمهرة اللغويين العرب القدماء عدّوا

---

(١٢) انظر في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:
سيبويه (ط هارون) ٤/ ٢٤٢)، والزجّاجي / الجمل ٣٩٩، وابن مالك / التسهيل ٢٩٠، والأزهري / شرح التصريح ٢/ ٣٥٢، والسيوطي / همع الهوامع ٢/ ٢١٢، والأشموني / شرح الأشموني ٤/ ٢٣٦، والخضري / حاشيته على شرح ابن عقيل ٢/ ١٧٤ وغيرهم.

(١٣) أبو علي الفارسي / التكملة ٣.

(١٤) السيوطي / الهمع ٢/ ٢١٢، وذلك هو مذهب ابن جني أيضا / الخصائص ١/ ٣٤.

التصريف بأنه التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها، ذلك التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني، وقال: «فليس من التصريف عند جمهرة النحاة تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة ـ كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع والاشتقاق وغير ذلك ـ، فذلك التحويل يدخل في اختصاص النحو وبحوثه عند تلك الجمهرة»[١٥].

أما الفارسي فضمّ كل الأبواب التي يلحق التغيير فيها ذوات الكلم، إن كان ذلك التغيير يسبّب اختلافاً في المعاني أو لا يسبّب، فنجده قد خصّص الجزء الثاني من كتابه (الإيضاح العضدي)، وهو ما يعرف بالتكملة، فعرض فيه أبواب التثنية والجمع السالم والنسب، وتخفيف الهمزة والمقصور والممدود والعدد والتأنيث والتذكير وجمع التكسير والتصغير والإمالة والمصادر والمشتقات وغيرها، والتصريف ـ الذي لا يحدث اختلافاً في المعاني ـ كالزيادة والإبدال والقلب والإدغام وغيرها[١٦].

وجاء بعده ابن عصفور في كتابه «المقرّب»، فكان أكثر تنظيماً في منهجه وتبويبه، فخصّص أكثر الجزء الثاني للأبواب التصريفية، فقد ذكر الأحكام التصريفية (الجزء ٢/٧٨)، وعرض النوع الأول من التصريف، وفيه: باب التصغير، وجمع التكسير والمصادر والمشتقات والمقصور والممدود والحروف الزوائد، ثم ذكر النوع الثاني من التصريف، وفيه: الإدغام، وحروف البدل، والقلب والحذف والنقل[١٧].

ولكننا نرى أنه لم يدخل بعض الأبواب التصريفية ضمن ما خصّصه

(١٥) عباس حسن / النحو الوافي ٤/٧٤٧.
(١٦) الفارسي / التكملة ٤.
(١٧) ابن عصفور / المقرب ٢/٧٨، ٢/١٥١.

لتلك الأبـواب، فلم يدخل أبواب النسب والتذكير والتأنيث والتثنية وجمع السلامة، وإنما أدخلها ضمن الأبواب النحوية.

وبـإنعـام النـظر في منهج القدماء وتبويبهم، نتبيّن أنهم خصّصوا ـ باستثناء الفارسي وابن عصفور ـ أبواب التصريف لموضوعات صوتية بحتة، والبدل والقلب والحذف والإدغام ألصق بعلم الأصوات.

وربما أحسّوا بارتباط الموضوعات التصريفية بموضوعات النحو، وان كنت لا أرى ما يقنع في صنيعهم ذلك، لأنهم لو أدركوا تلك الرابطة لقدموا الأبـواب التصـريفية على مبـاحث النحو والتراكيب، ولو فعلوا ذلك لكان عملهم متّسقاً الى حد كبير ووجهة النظر الحديثة، التي تعدّ الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له، فهو ليس غاية في ذاته إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص(١٨).

ويرى د. عبـدالصبور شاهين أنه لا يفصل الصرفَ عن النحو خط عريض، بل خط رفيع جدا، بحيث تتداخل الظواهر النحوية والصرفية(١٩)، فلا يجـوز عزل أحـد هذين العلمين عن الآخـر في النظر والتطبيق، لأنّ مسائلهما متشابكة الى حدّ كبير(٢٠).

ب ـ الثـاني: المصنفـات التصـريفية التخصصية، التي قصـرهـا مصنفوها على الأبواب التصريفية، فأقدم ما وصل الينا منها هو كتاب أبي عثمان المازني الذي وسمه بالتصريف، ولو نظرنا في موضوعاته لوجدناها

---

(١٨) د. كمال بشر / دراسات في علم اللغة ٢٢٠، ٢٢٣.

(١٩) د. عبد الصبور شاهين / المنهج الصوتي للبنية العربية١٥.

(٢٠) د. كمال بشر / دراسات في علم اللغة ٢٢٠.

مقتصرة على الأبواب التصريفية بمعنى التصريف الضيق، الذي يتناول الأبواب الأكثر التصاقاً بالدراسات الصوتية، ففي ذلك الكتاب تطالعنا أبواب أبنية الأسماء والأفعال، الأصول والزيادات، حروف الزيادة، باب من مسائل الياء والواو، ومسائل من القلب والتضعيف في بنات الياء والواو، وتاء الافتعال، فهذه الأبواب في جملتها من النوع الثاني من التصريف الذي ذكره ابن عصفور وأبو حيان، وهو الذي لا يؤدي التغيير فيه الى اختلاف في المعنى.

ولم يحد ابن جني في مصنفه على شرح تصريف المازني عن منهجه أو أبوابه.

ووضع ابن جني أيضا كتابه «الملوكي» في التصريف أيضا، وقصره على أبواب التصريف الذي هو من النوع الثاني.

وسار على منهجه ابن يعيش أيضا في شرحه على الملوكي الذي وسمه «شرح الملوكي في التصريف».

وصنّف الميداني كتاباً في التصريف وسمه «نزهة الطرف في علم الصرف»، والتزم فيه منهج السابقين، واقتصر على الأبواب التصريفية بالمفهوم الضيق أيضاً.

كما صنّف ابن عصفور كتاباً متخصّصاً في التصريف اسمه «الممتع في التصريف»، فصرّح في مقدمة كتابه أنّ للتصريف قسمين، وهما القسمان اللذان ذكرهما في كتابه «المقرّب»، وذكر أن القسم الأول الذي يتناول جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني، ذكر أنّ هذا القسم جرت عادة النحويين أن يذكروه مع ما ليس بتصريف، فلذلك لم يضمنه كتابه الممتع، مع أنّ أكثره مبني على معرفة الزائد من الأصلي، وقصر موضوعات

كتابه على النوع الثاني الذي لا يؤدي تغيير مبنى الكلمة فيه الى اختلاف في المعنى[٢١]. ولكنه يؤكد أن التصريف يتناول القسمين، بقوله: «فاذا بيّنا جميع ما ذكرناه في هذين القسمين فقد أتينا على جملة التصريف»[٢٢].

وصنّف عبدالقاهر كتابه الموسوم «المفتاح» الذي خصّصه للتصريف، صنّفه على نهج من ذكرنا، أي أنّه قصره على الأبواب التصريفية التي هي من النوع الثاني.

ولم يخرج عن هذا المنهج في التصنيف من القدماء إلّا ابن الحاجب في «الشافية»، فقد ضمّنها أبواباً تصريفية من النوعين، فالناظر فيها وفي شرح الرضي عليها تطالعه أبواب مفصلة في المصدر والمشتقات والتصغير والنسب وجمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع وجمع الجمع والتقاء الساكنين وهمزة الوصل والوقف والمقصور والممدود وحروف الزيادة والإمالة والإعلال والإبدال والإدغام، ولكني لا أدري لِمَ أغفل ابن الحاجب موضوعات تصريفية أخرى كالمذكر والمؤنث والتثنية والجمع السالم مثلا.

بعد هذا الاستعراض، فانني أميل الى القول إنّ جمهرة القدماء قد فهموا النحو بمعناه الواسع العام وصنّفوا فيه، وهذا الفهم يوافق ما ذكره الدكتور بشر «أن التقليد الغالب الآن جرى على مناقشة هذين العلمين معاً ـ علم التصريف وعلم النحو ـ، مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية، ويجمع العلمين كليهما في هذا الرأي مصطلح لغوي واحد هو جراماتيكا (Grammar) الذي يشمل كذلك ـ طبقاً لبعض الأقوال ـ

---

(٢١) ابن عصفور / الممتع ١/ ٣١ ـ ٣٢.
(٢٢) نفسه ١/ ٣٣.

علم وظائف الأصوات (Phonology) [٢٣].

صحيح أنّ منهجهم هذا افتقر الى دقة التصنيف، فكان عليهم أن يعلّموا أوّلاً الأصوات ووظائفها ـ التي أطلق القدماء على بعضها مصطلح التصريف من النوع الثاني ـ، لكني أقول: إنهم تنبّهوا الى هذه القضية، واعتذروا لتأخيرهم الأبواب التصريفية الصوتية، فهذا ابن جني يقول: «التصريف يحتاج اليه جميع أهل العربية أتمّ حاجة، وبهم اليه أشدّ فاقة، لأنه ميزان العربية»[٢٤]، فهذا يدلّ على استشعارهم أهمية هذا العلم، ويقول في موضع لاحق: «. . . فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف. . . إلاّ أنّ هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصاً صعباً بُدىء قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئاً للدخول فيه، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال»[٢٥].

وذكر ابن يعيش أنّ حاجة النحوي اليه ضرورية[٢٦]، ومعنى هذا أنّ النحوي لا بدّ له من النظر فيه والتسلّح بمسائله أوّلاً.

ويقول ابن عصفور في المعنى نفسه: «وقد كان ينبغي أن يقدم علم التصريف على غيره من علوم العربية. . . إلاّ أنّه أُخر للطفه ودقّته، فجعل ما قدّم عليه من ذكر العوامل توطئة له، حتى لا يصل اليه الطالب إلاّ وهو قد تدرّب وارتاض للقياس»[٢٧].

---

(٢٣) د. كمال بشر / دراسات في علم اللغة ٢٢٠.

(٢٤) ابن جني / المنصف ١/ ٢.

(٢٥) نفسه ١/ ٤-٥.

(٢٦) ابن يعيش / شرح الملوكي ١٧.

(٢٧) ابن عصفور / الممتع ١/ ٣٠-٣١.

وأيّاً كان موقفنا من قبول اعتذارهم أو ردّه، فإنّ ما قدّموه يؤكد ـ بلا شك ـ إدراكهم لأهمية علم وظائف الأصوات والتصريف للنحو، وما يقدمانه للتراكيب. هذا الادراك منهم يستحقّ التقدير، ويقتضي الإنصافُ والموضوعيةُ أن يُسجَّل هذا لصالحهم، وهو ملحظ يتفق وما أقرّته الدراسات اللغوية الحديثة.

ولا بدّ أن نسجّل أنّ ثمة لغوياً تنبّه الى أهميّة تقديم الدراسة الصوتية فالتصريفية قبل عرض المباحث النحوية، ذلكم هو السكّاكي المتوفى (٦٢٦هـ) في كتابه (مفتاح العلوم)، جاء في خطبته: «وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام: القسم الأول في علم الصرف، القسم الثاني في علم النحو، القسم الثالث في علمي المعاني والبيان. . . فعلما الصرف والنحو يرجع اليهما في المفرد والتأليف، ويرجع الى علمي المعاني والبيان في كون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له.

ولما كان علم الصرف هو المرجوع اليه في المفرد أو في ما هو في حكم المفرد، والنحو بالعكس من ذلك كما ستقف عليه، وأنت تعلم أنّ المفرد متقدّم على أن يؤلّف، وطباق المؤلّف للمعني متأخر عن نفس التأليف، لا جرم أنا قدمنا البعض على هذا الوجهوَضْعاًلنؤثر ترتّبا استحقته طبعا.»(٢٨).

فهو يدافع عن مخالفته سابقيه في المنهج بعرضه الأبواب التصريفية قبل النحو، لأنه أحسّ باقتضاء دراستها أوّلاً، فهي بطبيعتها تستحقّ التقديم، وهذا إحساس لغوي سليم، إذ إنّ دراسة بنى الكلمات تعدّ مدخلاً لدراسة

(٢٨) السكاكي / مفتاح العلوم ٣ـ٤.

التراكيب النحوية، لما لتغير تلك البنى من أثر في تغيير تراكيب الجمل، فقولنا: «أَكْرَمَ زيدٌ الضيفَ» اقتضت صيغة (أَكْرَمَ) وجود مفعول به، فإذا ما غيرناها الى صيغة المبني للمجهول قلنا: «أُكْرِمَ الضيفُ»، فإنّ تركيب الجملة بكاملها يحدث فيه التغيير، وهذا التغيير تبع تغيير صيغة الفعل «أكرم» من المعلوم الى المجهول.

أما التأليف لدى المحدثين والمعاصرين، فقد اتّسم بالتخصص والفصل بين مستويات الدراسة اللغوية، فنجد الكتب النحوية قد اقتصرت على الموضوعات النحوية، وخصّصت مصنفات خاصة لعلم وظائف الأصوات، ومصنفات أخرى مستقلة لأبواب التصريف وموضوعاته، لكنها جمعت الأبواب التصريفية بشكل عامّ وبنوعيها اللذين ذكرهما ابن عصفور وأبو حيان.

أمّا عن المصطلح، فقد تواتر لدى القدماء استخدام مصطلح التصريف، حتى أنّ كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف)، بدأه مصنفه باستخدام مصطلح التصريف[٢٩] على الرغم من استخدام مصطلح الصرف في اسم الكتاب. وكذلك فإنّ كتاب «المفتاح» للجرجاني بدأه بعد الخطبة القصيرة بتعريف هذا العلم، واستخدم مصطلح التصريف أيضاً[٣٠]، ولا أذكر أني عثرت على استخدام واحد لمصطلح الصرف لدى القدماء عند تناولهم قضايا هذا العلم وأبوابه[٣١].

---

(٢٩) الميداني / نزهة الطرف ١/ ٤.

(٣٠) عبدالقاهر الجرجاني / المفتاح ط١.

(٣١) استخدم السكاكي من القدماء مصطلح «الصرف».

أمّا المحدثون فقد دمجوا بين المصطلحين «التصريف والصرف» في الاستخدام، فقد ذكر الشيخ محمد الطنطاوي أنّ الصرف إنما يبحث عن الكلمات العربية في ذاتها وجوهرها لمعرفة ما فيها من التغييرات العارضة، سواء أكان لداعي اللفظ أم المعنى(٣٢).

وذكر الشيخ هارون عبدالرازق أنّ الصرف قواعد يعرف بها أحوال أبنية الكلم غير الإعراب... ولا فرق بين الصرف والتصريف، وأنهما اسمان نقلا لهذا الفنّ، وكلاهما في لغة العرب يفيد التحويل والتغيير(٣٣).

أمّا الشيخ يس فقد استخدم مصطلح الصرف وأراد به المعنى العلمي، بينما رأى أن مصطلح التصريف هو المعنى العملي لفعل المصرّف.(٣٤).

وكذلك فعل الشيخ الحملاوي الذي فرّق بين المعنى العلمي والعملي كما فعل الشيخ يس.(٣٥).

وبعد، فان أردنا أن نكون اتّباعيين فإنّنا نرتضي استخدام مصطلح التصريف، الذي استخدمه القدماء، مع أنني أحسّ بالناحية العملية في دلالة هذا المصطلح، كما ذكر الشيخ يس في حاشيته على شرح التصريح، بينما يدل مصطلح الصرف على مطلق التحوّل أو التغيّر في الأبنية. وأرى أنّ عمليات التغيير التي تعتري بنية الكلمة في المعنى الثاني (الزيادة والنقص والإبدال والإعلال والقلب وغيرها)، وهي الموضوعات التي

---

(٣٢) محمد الطنطاوي / تصريف الاسماء ٤.

(٣٣) هارون عبدالرازق/ عنوان الظرف في علم الصرف ٤.

(٣٤) الشيخ يسن / حاشيته على شرح التصريح ٢/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٣٥) الحملاوي/ شذا العرف في فن الصرف ١٩.

اعتاد اللغويون القدماء وضعها في أواخر كتبهم، أرى التعمّل والصنعة واضحين، لا سيما اذا أخذنا بعين الاعتبار الموضوعات والأبواب التي صنّفها المازني في كتابه في التصريف، فبعضها موضوعات قصد منها المهارة في الصياغة والمماحكة والمعاياة.(٣٦) علاوة على التعريف الذي وضعه السيرافي لمصطلح التصريف اذ قال: «هو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى»(٣٧).

كما أنّ تلك الموضوعات التي يبدو لنا فيها التعمّل والمهارة هي أدخل في الدراسة الصوتية منها في الدراسة الصرفية.

واذا اتفقنا على أنّه لا مشاحّة في الاصطلاح، فإننا لا نرى بأساً في استخدام أيّ من المصطلحين، وإن كنت الى استخدام مصطلح التصريف أميل.

عبدالقاهر الجرجانيّ:(٣٨)

هو الإمام أبو بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن، الناقد البلاغي النحويّ اللغويّ، فارسيّ الأصل، شافعيّ المذهب، ولد بجرجانة، وأقام فيها، وتوفي فيها سنة ٤٧١هـ/١٠٧٨م، أو سنة ٤٧٤هـ/١٠٨١م. ولعلّ أبرز شيوخه هو أبو الحسين محمد بن الحسن بن عبدالوارث الفارسيّ، ابن أخت أبي عليّ الفارسيّ.

---

(٣٦) انظر على سبيل المثال: المنصف ٢/ ٢٤٢ وما بعدها «باب ما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلاّ من الصحيح».

(٣٧) السيرافي النحوي / د. عبدالمنعم فائز ص٥٩٢.

(٣٨) للمزيد انظر ترجمته في: نزهة الألبّاء ٤٣٦، وإنباه الرواة ٢/ ١٨٨، والبلغة ١٢٦، وبغية الوعاة ٢/ ١٠٦، وشذرات الذهب ٣/ ٣٤٠، ومفتاح السعادة ١/ ١٧٠ وغيرها.

ونحسّ بنزعة أبي علي الفارسي العقلية التعمّقية الابداعية في ما صنّف عبدالقاهر، مما يحدوني الى الزعم بأنه امتداد لمذهب خاص متميز في الدراسات اللغوية، تتجلّى فيه النزعة الفكرية، تلك النزعة التي اتاحت لعبد القاهر أن يكون متميّزاً في علمه ونظراته الثاقبة وتحليلاته الصائبة، ذلك المذهب أجيز لنفسي أن أطلق عليه المذهب اليونسي، نسبة الى يونس بن حبيب، الذي تسلسل على النحو التالي:

(يونس ـ الأخفش الأوسط ـ الجرمي ـ المبرّد ـ ابن السرّاج ـ أبو علي الفارسي فابن جني وعبدالقاهر الجرجاني)، وما قوّى لديّ هذا الزعم أنّ هؤلاء اللغويين اشتهروا بالعمق ومخالفة معاصريهم من اللغويين من كلا المذهبين البصري والكوفيّ، ومن يتتبّع سيرة هؤلاء الرجال وآراءهم ومخالفاتهم يذهب مذهبنا أو يقاربه.

ومن أبرز تلاميذ عبدالقاهر علي بن زيد الفصيحي، وأبو زكريا (الخطيب) التبريزي.

أما علمه وآثاره العلمية: فقد صنّف في النحو والأدب، وهو أوّل من دوّن علم المعاني[٣٩]، تناولت مصنفاته علوماً شتّى، فقد صنّف في الدراسات القرآنية، والدراسات البلاغية، والنحو والتصريف والعروض[٤٠].

ومن أشهر آثاره كتاب «المغني»[٤١] الذي وضعه شرحاً على كتاب (الإيضاح العضدي) للفارسي، وضعه في ثلاثين مجلّداً، ولكنه لم يصل

(٣٩) البلغة ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٤٠) د. أحمد مطلوب / عبدالقاهر الجرجاني (بلاغته ونقده) ٢٥ وما بعدها.

(٤١) بغية الوعاة ٢/ ١٠٦، كشف الظنون ١/ ٢١٢ وغيرهما.

الينا، ولو وصل الينا لأطلعنا على علم غزير، يؤكّد ذلك كتاب «المقتصد»[٤٢] الذي هو مختصر لكتاب المغني، وكتاب المقتصد المختصر هذا فيه علم غزير، فماذا يكون حال المغني؟ كما خلّف لنا كتابين هما من أشهر مصنفاته، إن لم يكونا أشهرها على الإطلاق، ذانكم الكتابان هما: كتاب دلائل الإعجاز الذي أودع فيه نظريته في النظم، التي أطلق عليها د. مصطفى ناصف اسم «النحو الثاني»[٤٣]. وقد قال فيه ابراهيم مصطفى: «وعبدالقاهر رسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب»[٤٤]، وهذه لفتة متقدمة فيها تطوير للبحث النحوي عند القدماء، لو تمسّك بها اللاحقون وطوّروها لسبقوا كل النظريات اللغوية الحديثة بمئات السنين.

أمّا الكتاب الثاني فهو (أسرار البلاغة)، الذي هو صنو الدلائل، وقد ألّفه لغاية بلاغية، ووضع الأصول والقوانين وبيان الأقسام وذكر الفروق بين العبارات والفنون البيانية... ولا نجد في كتب البلاغة والنقد السابقة تحليلاً كتحليل عبدالقاهر، ولا نظرة كنظرته، ولا فهماً كفهمه، وإنْ بحَثَ فنوناً سَبَقَ أنْ تحدّث عنها السابقون، وهذا هو الفرق بين عالم مجدّد وآخر مقلّد.[٤٥] وقد أقام دراسته فيه على العلاقات الأسلوبية بين الألفاظ، وهي في رأيه موطن البلاغة، فاللفظ والمعنى لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض،

---

(٤٢) حققه ونشره د. كاظم بحر المرجان في مجلدين، لكنه لم يحققه جميعه، بل حقّق الجزء الخاص بالموضوعات النحوية التي وردت في الجزء الأول من كتاب الإيضاح العضدي، أما القسم الثاني الذي يتناول شرح الموضوعات التصريفية والصوتية التي ضمّها القسم الثاني من الإيضاح المعروف بالتكملة فلا يزال ينتظر التحقيق والنشر.

(٤٣) د. البدراوي زهران / عالِم اللغة ... ٦-٧.

(٤٤) ابراهيم مصطفى / إحياء النحو ١٦.

(٤٥) د. أحمد مطلوب / عبدالقاهر الجرجاني (بلاغته ونقده) ٣٨، ٤٠.

إنهما وجه الصورة وعمادها، وهذه هي نظرية الكثيرين من النقاد العالميين وبخاصة النقاد الجماليون . . . . ، وفي هذا يتلاقى عبدالقاهر مع كل النقاد الكبار في الشرق والغرب على السواء(٤٦).

هذا بعض من تعليقات المحدثين على كتابيه، أمّا ما قاله طاش كبرى زاده فيهما: «ولو لم يكن له سوى كتاب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لكفاه شرفاً وفخراً(٤٧). فهذا القول أبلغ تعبير عن مكانتهما.

التعريف بجهوده التصريفية:

أمّا في الدراسات التصريفية ـ وهي موضع اهتمامنا في هذا البحث ـ فلم يصل الينا من جهوده سوى ما ورد في كتابه (المقتصد)، وخلّف لنا كتابين آخرين صغيرين، قصرهما على المسائل والأبواب التصريفية، انهما كتاب «المفتاح»، وكتاب «العمدة في التصريف»، وهو رسالة في احدى عشرة ورقة مخطوطة، ضمن مجموعة في مكتبة لاله لي، في المكتبة السليمانية في استانبول، رقم المجموعة (٣/٣٧٤٠) وتاريخ نسخ العمدة سنة ٦٨٢هـ، وفي آخر رسالة العمدة فصل فيمخارج الحروف في صفحة واحدة.

أمّا أبواب تلك الرسالة، فهي:

باب الأفعال الثلاثية، باب المعتل من الأفعال: المعتل الفاء، المعتل العين، المعتل اللام، باب المعتل العين واللام غير المضاعف، باب المعتل العين واللام المضاعف، وباب أمثلة الأفعال التي فيها زيادة من الثلاثي.

---

(٤٦) د. محمد عبدالمنعم خفاجي / مقدمة أسرار البلاغة ١/ ١٧ ـ ١٨.

(٤٧) مفتاح السعادة ١/ ١٧٠.

وختم تلك الأبواب بمسائل أربع:

ـ مسألة «افتعل» من المعتل الفاء.

ـ مسألة من الأصول التي يجب لفظها.

ـ مسألة: كلّ واو وقعت بعد كسرة وهي لام الفعل، فانها تنقلب ياء في الفعل خصوصاً، وكذلك في الاسم.

ـ مسألة المفعول من المعتل العين.

أمّا ما ورد في كتابه «المقتصد»، فهو شرح وتعليقات وتعقيبات على آراء أبي علي الفارسي في تكملة الإيضاح، وقد التزم منهج الفارسي في ترتيب الأبواب، وسار في شرحه على طريقة الشرح بالنص، فهو يورد عبارة الفارسي أوّلاً، ثم يتبعها شرحه وآراءه وتعليقاته. ولكنه كان يخالف الفارسي في بعض الآراء والتوجيهات، وربما أثار رأياً طريفاً، من ذلك ما أورده في مناقشة قضية الأصل والفرع في أحوال بناء الكلمة[٤٨]، وسنعرض هذه القضية بشيء من التفصيل في موضع لاحق.

كتاب المفتاح:

هو كتاب صغير في سبع عشرة ورقة، مخطوط بخط فارسي معجم مشكول أحياناً، محفوظ في دار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق تحت رقم (١٠٦٠٣) عامّ.

بدأ عبدالقاهر كتابه بخطبة قصيرة مناسبة، منها قوله:

«هذا كتاب قليل الإفاضة كثير المعاني، سهل الحفظ قريب التناول»[٤٩]...

(٤٨) المقتصد ورقة ٤٩٩.

(٤٩) المفتاح ظ١.

وقد ضمّنه اثني عشر فصلاً، أعقبها بباب خاص، هو باب العقد، أمّا الباب الأوّل فهو علم التصريف وتعريفه وأنه مشترك بين الأسماء والأفعال، ثم التمثيل والوزن.

وتناول في الباب الثاني أبنية الأسماء، وفي الثالث أبنية الأفعال، وفي الرابع المعاني في الأفعال وزياداتها، وفي الخامس تعريف المصدر، وفي السادس الفعل، وفي السابع الاشتقاق ـ وقصره على الاشتقاق الصرفي الأصغر ـ، وفي الثامن أبنية المصادر، وفي التاسع الأمثلة ـ ويعني بها تصريف الأفعال ـ، وفي العاشر الزيادة وحروفها، وفي الحادي عشر الابدال والحروف التي تبدل، وفي الثاني عشر الحذف والحروف التي تحذف.

ثم باب العقد وهي عشر مسائل، أطلق على كل مسألة «عقدة»، وتتناول أحكاماً متفرقة في إعلال بعض الكلمات.

ويعقد المقابلة بين أبواب الكتاب ومادته من جهة، وبين كتب التصريف المتخصصة المتقدمة عليه واللاحقة، نخلص الى الملحوظات الآتية:ـ

١ ـ أنّ الكتاب موجز يشبه في إيجازه كتاب الملوكي في التصريف لابن جني، وشافية ابن الحاجب.

٢ ـ أنّ موضوعاته من ضمن الموضوعات التي عدّها ابن عصفور من باب التصريف في معناه الثاني ـ التي لا يؤدّي تغيير المبنى فيها الى اختلاف في المعنى ـ، وذلك بشكل عامّ، إلّا أنه أضاف موضوعات من التصريف في معناه الأوّل، كما يظهر ذلك في أبواب «المعاني في الأفعال، والاشتقاق، والأمثلة».

٣ ـ خلا الكتاب من المسائل التي لم يقصد بها سوى الترويض والمهارة والمعاياة، تلك المسائل التي حفل بها كتاب المنصف مثلاً.

٤ ـ خلا الكتاب من مسائل التمرين التي وردت في آخر كتاب (الممتع) لابن عصفور، وكتاب (شرح الملوكي) لابن يعيش.

٥ ـ ضمّ الكتاب باباً للعُقَد، وهو يشبه في هذا ما جاء في كتاب (الملوكي) لابن جني وشرحه لابن يعيش، و(نزهة الطرف) للميداني.

٦ ـ ثمّة تشابه كبير بين ما أورده ابن جني في مختصره «الملوكي» وكتاب الجرجاني، حتّى أنّ العبارات كانت متماثلة علاوة على الأمثلة، وقد أشـرنا الى ذلك في مواضعه في تحقيقنا الكتاب، وهذا دليل تأثّره، وربّما إعجابه بابن جني.

ونلحظ تشـابهـاً واضحـاً بين إضـافات عبدالقاهر على ما جاء في الملوكي، وابن يعيش، وهو لاحق متأخر عن عبدالقاهر زمَناً.

كما نلحظ تشابهاً آخر واضحاً أيضاً بين ما في الكتاب وما في نزهة الطرف للميداني، وهو متأخر عن عبدالقاهر أيضاً.

ونـرى تشـابهـاً آخـر بين ما في الكتاب وما أورده ابن الحاجب في الشافية، وهو متأخر عن عبدالقاهر كذلك.

وقد أشرنا الى هذه التشابهات كلها في مواضعها خلال تحقيقنا للكتاب.

٧ ـ خلا الكتاب ـ شأنه شأن المختصرات ـ من الشواهد، فلم يرد فيه سوى شاهدين قرآنيين ومثل واحد.

٨ ـ من ينظر في الكتاب يجد مصطلحات صرفية، لا يجد بعضها أو أكثرها في كتب اللغويين الآخرين، منها:

أ ـ أطلق لقب «المطابق» على الفعل المضاعف (و٣)، ولقب «النبر» على المهموز العين (و٣)، و«الهمز» على المهموز اللام (و٣)، و(القطع) على المهموز الفاء (و٣).

ب ـ أطلق لقب ذي الثلاثة على الفعل الأجوف (ظ٣)، لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم، نحو: قلت.

جـ ـ أطلق لقب ذي الأربعة على الفعل المعتل الناقص، لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم (٥٠)، وهو: دعوت ورميت (ظ٣).

د ـ مصطلح «القلب المستوي»: وهو أن تكون حروف الثاني مثل حروف الأول، مثاله في قوله تعالى «وربّك فكبّر».

هـ ـ الأفعال المنشعبة: ويعني بها المزيدة على الأصول الثلاثة أو الأربعة(٥١).

و ـ أطلق مصطلح «الفعل الواقع والمجاوز» على المتعدي، و«غير

(٥٠) ذكر الفارابي هذين المصطلحين: «ذا الثلاثة وذا الأربعة»، واكتفى بالقول: ذو الثلاثة ما كانت العين منه حرفاً من حروف المدّ واللين. وذو الأربعة ما كانت اللام منه كذلك. (مقدمة ديوان الأدب للفارابي ١٣٥) وذكر د. أحمد مختار عمر أنّ الفارابي استخدم هذا المصطلح، وأنّ أصحابه هم الكوفيون، وعلى رأسهم الفرّاء وابن السكّيت. وأضاف أنه لم يجد أحداً من المتقدمين استخدمه، وأول من رآه حاول التصريح بسر هذه التسمية هو الخطيب التبريزي. (الفارابي اللغوي وتحقيق مقدمة معجمه ديوان الأدب للدكتور أحمد مختار عمر منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، ص١١١ـ١٢٨، المجلد ٧ الجزء ٢ في نوفمبر ١٩٦١م).
وقد علّل التبريزي سبب هذه التسمية كما علّلها شيخه عبدالقاهر.

(٥١) استخدم الميداني هذا المصطلح في كتابه نزهة الطرف، ص١١، ١٩، ٢٥، ٦٤.

الواقع والمطاوع» على الفعل اللازم (و٦).

ز - «مصدر للنوع» ويعني به اسم الهيئة. (ظ٨).

حـ - فرّق بين الجحد والنفي، فالنفي عنده ما انجزم بلا، ومعناه الإخبار عن معدوم، أمّا الجحد فما انجزم بلم (و٦).

وقد فرّق الكفوي بين الجحد والنفي، فقال: والجحد هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كل جهة.[٥٢].

وقال في موطن آخر «والنافي إن كان صادقاً يسمّى كلامه نفياً، ولا يُسمَّى جحداً، وإن كان كاذباً يسمَّى جحداً ونفياً[٥٣].

والجحد في المعاجم: إنكار الشيء مع العلم به، وهو مصطلح استخدمه الكوفيون[٥٤].

وفي هذه التراكيب - لم يفعل وإنْ يفعلْ، أي ما فَعَلَ -، يقول برجشتراسر: «والعربية فقدت استعمال المضارع بمعنى الماضي إلاّ بعد لَمْ وإنْ وأخواتها، نحو: لم يفعلْ وإنْ يفعلْ، أي: ما فعلَ وإنْ فعَلَ». [٥٥].

أقول: وهذا - أي الحرف «لم+» صيغة يَفْعل - ما أطلق عليه الجحد، أما النفي فمركّب من «لا أو ما + يفعل». فالجحد إنكار، والإنكار يكون لشيء ماض. أما النفي فعلى سبيل الحاضر والاستمرار أو الاستقبال.

---

(٥٢) أبو البقاء الكفوي / الكليات ٢/ ١٧٨.

(٥٣) نفســـــه ٤/ ٣٣٤.

(٥٤) الفرّاء / معاني القرآن ١/ ٥٢، ١١٧، ١٧٥ وغيرها، كتاب الألفات (٣و) لأبي بكر ابن الأنباري، وكتاب حروف المعاني للزجّاجي (الدراسة ٣٢).

(٥٥) برجشتراسر / التطور النحوي للغة العربية ٥٧.

وثمّة رأى لعبدالقاهر جدير بالتسجيل، وهو أنه يرى أن لاسم الفاعل صيغ مبالغة تختلف عن صيغ المبالغة من اسم المفعول، فخصّ المبالغة من اسم الفاعل بفعّال وفعيل مطلقاً، أما المبالغة من اسم المفعول فخصّها بمِفْعال ومِفْعيل كمِنصار ومِنْصير مُطْلقاً. (و٩).

بعد هذا التعريف الموجز بكتاب المفتاح: أبوابه ومصطلحاته ومنهجه، ومقابلته بكتب التصريف الأخرى نخلص الى القضية الأخيرة وهي مفهوم عبدالقاهر للتصريف، وأبرز آرائه.

ولكن بقيت نقطة في جوانب حياة عبدالقاهر لا بدّ من الاشارة اليها، وهي تبرّمه من الزمان وأهله، وذمّه العصر والناس، فقد جمعت كتب التراجم والطبقات بعض أشعاره في هذا المعنى، منها قوله:

أيّ وقت هذا الذي نحن فيه ... قد دجا بالقياس والتشبيهِ
كلّما سارت العقول لكي تقـ ... ـطع تيهاً توغّلت في تيهِ[٥٦]

وله أيضاً:

هذا زمان ليس فيـ ... ـه سوى النذالة والجهالة
لم يَرْقَ فيه صاعد ... إلّا وسُلَّمُه النذالة[٥٧]

وتصل نقمته على عصره وأهل عصره وعدم وعيهم وتقديرهم العلم أوْجَها، فيقول:

كَبِّرْ على العلم يا خليلي ... ومِلْ الى الجهل مَيْلَ هائم
وعش حماراً تعش سعيداً ... فالسّعد في طالع البهائم[٥٨]

---

(٥٦) إنباه الرواة ٢/ ١٩٠

(٥٧) نفسه ٢/ ١٩٠.

(٥٨) البلغة ١٢٧، وقد جمع الدكتور أحمد مطلوب غيرها في كتابه (عبدالقاهر ـ بلاغته ونقده) ٢٠-٢٤.

ويقول في باب «الكلام على من زهّد في النحو وبيان خطئه في ما ذهب إليه» في كتاب دلائل الإعجاز[٥٩]:

«ولو أنّ هؤلاء القوم إذ تركوا هذا الشأن تركوه جملة . . . ولم يخوضوا في التفسير ولم يتعاطوا التأويل لكان البلاء واحداً، ولكانوا اذا لم يبنوا لم يهدموا، وإذا لم يصلحوا لم يكونوا سبباً للفساد، ولكنهم لم يفعلوا. فجلبوا من الداء ما أعيى الطبيب، وحيّر اللبيب، وانتهى التخليط بما أتوه فيه إلى حدّ يُئِسَ من تلافيه، فلم يبق للعارف الذي يكره الشغب إلّا التعجّب والسكوت.

. . . ثم إنّا وإن كنّا في زمان هو على ما هو عليه من إحالة الأمور عن جهاتها، وتحويل الأشياء عن حالاتها، ونقل النفوس عن طباعها، وقلب الخلائق المحمودة الى أضدادها ودهر ليس للفضل وأهله لديه إلّا الشر صرفاً، والغيظ بحتاً، والا ما يدهش عقولهم، ويسلبهم معقولهم، حتى صار أعجز الناس رأياً عند الجميع من كانت له همّة في أن يستفيد علماً أو يزداد فهماً أو يكتسب فضلاً أو يجعل له ذلك بحال شغلاً، فانّ الإلْفَ مِن طباع الكريم، وإذا كان من حقّ الصديق عليك، ولا سيّما اذا تقادمت صحبته، وصحّت صداقته أن لا تجفوه، بأن تنكبك الأيام وتضرّ بك النوائب، وتحرجك محن الزمان فتتناساه جملة، وتطويه طيّاً، فالعلم الذي هو صديق لا يحول عن العهد ولا يَدْخلُ في الودّ، وصاحب لا يصحّ عليه النكث والغدر، ولا يظنّ به الخيانة والمكر، أولى منه بذلك وأجدر، وحقّه عليك أكبر[٦٠]».

---

(٥٩) دلائل الاعجاز ٨٠.

(٦٠) دلائل الاعجاز ٨٤ ـ ٨٥.

فمن ينعم النظر في هذه الأشعار وهذا الكلام الذي أوردناه لا يشكّ في أنّ الرجل كان يعيش غريباً في عصره وبين أهل زمانه، فهم جهلة مدّعون العلم، وهم منافقون متملّقون، ويرى أنّ العلم الحقيقي لا أنصار له يقدّرونه ويفهمونه، ولذا أستطيع القول انّ عبدالقاهر بعلمه المتميّز وبصيرته الثاقبة كان له مذهب غير مذاهب معاصريه، فلم يقدّروا ما توصّل اليه وما كان يدعو اليه، فأراه كان في واد، وكان معاصروه في واد، فلم يفقهوا صرخاته ونزعاته التجديدية الثاقبة، التي لم تتكشّف إلاّ حديثاً، بعد أن جاء الشرق والغرب بنظريات لغوية ونقديّة حديثة، نستطيع أن نجد منها ملامح أو إرهاصات أو ظلالاً في مصنفات عبدالقاهر، توصّل اليها ونادى بها قبل ما يقرب من ألف عام.

أبرز آراء عبدالقاهر التصريفية:

تجلّت آراء عبدالقاهر التصريفية في كتابه (المقتصد) على شرح الإيضاح والتكملة، وقد كانت جلّ جهوده وآرائه متسقة مع آراء السابقين والمعاصرين له، وكذلك الحال في كتابيه المختصرين المتخصصين لمسائل التصريف ـ المفتاح والعمدة ـ، فهو بوجه عام يأخذ من السابقين ويوافقهم، وإن كنا نلمح محاولات ونزعات تجديدية، لكنها لم تكن واضحة كنزعاته في مجالات الدراسة اللغوية والنقدية والبلاغية الأخرى.

ومن تلك النزعات ما يتصل بالمنهج، ومنها ما يتصل بمفهومه العام للتصريف، ومنها آراء في قضايا تصريفية متفرّقة.

(١) في ما يتصل بالمنهج:

اقتفى عبدالقاهر آثار القدماء في منهجه بشكل عام، فهو لم يعرض

للمسائل الصوتية كمقدمة للدراسة التصريفية، لكنه أضاف شيئاً في موضوعاته التصريفية التي خصص لها كتابه «المفتاح»، فقد أضاف فيه موضوع المعاني في الأفعال، تلك المعاني التي تكتسبها بالزيادات، صحيح أنّ القدماء سبقوه الى ذلك، لكنهم لم يخصّصوا لها باباً مستقلاً ضمن موضوعات التصريف بالمعنى الثاني، كما أنه أدخل ضمن تلك الموضوعات باب الاشتقاق، الذي فصّل المازني وابن جني بينه وبين موضوعات التصريف(٦١)، كما اهتمّ بإيراد التصريفات والأمثلة، فاهتمّ بتصريف الأفعال إلى صيغها التصريفية الزمنية، وصرّفها مع نون التوكيد، وغيّر صيغها الى النهي والأمر والجحد والنفي(٦٢)، ثم اهتم بإيراد صيغة المبني للمفعول، وهذه الصيغ هي التي تلزم في التراكيب، ولكنه لم يدخل أبواباً تصريفية أخرى يرى البحث اللغوي الحديث ضرورة دراستها لأهميتها، وصلتها بدراسة التراكيب، كالتصغير والنسب والتثنية والجمع والتأنيث.

ولعلّ من أبرز ما يتّصل بمنهجه، أنه لم يدخل في موضوعاته المسائل التي يقصد بها الترويض والتمرين، التي تعتمد على التعمّل وكدّ الذهن، وتبرز فيها المماحكة والمعاياة. واقتصرت موضوعاته على وصف ظواهر لغوية وبِنَى مستخدمة ـ فعلاً ـ، وتحليلها وفق مفهومه.

وهو يصرّح بعدم أهميّة تلك المسائل، ولا يرى حرجاً في طرحها وإهمال النظر فيها، فهو يقول في (دلائل الاعجاز):

«فان بدأوا فذكروا مسائل التصريف التي يضعها النحويون للرياضة،

---

(٦١) المنصف ١/٣-٤.

(٦٢) المفتاح و٦، ظ٨، و٩، ظ١١ ـ ظ١٣.

ولضرب من تمكين المقاييس في النفوس، كقولهم: كيف تبني من كذا كذا، وكقولهم: ما وزن كذا، وتتبّعهم الألفاظ الوحشية، كقولهم: ما وزن عزويت، وما وزن أرونان؟ . . . . وأشباه ذلك. وقالوا: أتشكّون أنّ ذلك لا يجدي إلاّ كدّ الفكر وإضاعة الوقت. قلنا لهم: أمّا هذا الجنس فلسنا نعيبكم إن لم تنظروا فيه، ولم تعنوا به، **وليس يهمّنا أمره**». (٦٣)

(٢) مفهومه للتصريف:

المفهوم الحديث للتصريف: هو كلّ دراسة تتصل بالكلمة أو بأحد أجزائها إذا أدّت دوراً أو وظيفة في خدمة العبارة(٦٤)، ووضّح الدكتور كمال بشر معنى ذلك بأنه تلك الدراسة التي تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها، وإنّما لغرض معنوي، أو للحصول على قيم صرفية تفيد في خدمة الجمل والعبارات(٦٥).

والغرض المعنوي المقصود هو المعاني أو القيم الصرفية التي تكتسبها الصيغة بتغيرها الى صورة جديدة، أو قُلْ: إنّها الخواصّ الصرفية للكلمات التي يترتب على وجودها وجود خواصّ معيّنة في الجمل والتراكيب، فلا يقصد بالعرض المعنوي المعاني المعجميّة (٦٦).

وعرّف فندريس المورفيم بأنه **الوحدة النحويّة** التي تقوم عليها الدراسة المورفولوجيّة(٦٧)، وهو يرى أن تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمال

---

(٦٣) دلائل الاعجاز ٨٠ ـ ٨١.

(٦٤) د. كمال بشر / دراسات في علم اللغة (القسم الثاني ٨٥)، ود. البدراوي زهران / عالم اللغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ١١٦.

(٦٥) د. كمال بشر / دراسات في علم اللغة ٢٣١.

(٦٦) نفسه ٢٢٩.

(٦٧) فندريس / اللغة ١٠٥ وما بعدها.

الصرف الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله[٦٨].

نلاحظ مما سبق أن المفهوم الحديث للتصريف يقوم على دراسة بنية الكلمة وتغيّرها مقدمة للنحو، أو خطوة تمهيدية له، فهو بذلك يؤكّد على صلة التصريف بالنحو، وأن معرفة قضاياه ومسائله تساعدنا في بناء التراكيب.

وقد تناول الدكتور البدراوي زهران في كتابه (عالِم اللغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ المفتنّ في العربية ونحوها) جانباً من الدراسة التصريفية عند عبـدالقاهر، خصّص لها فصلاً في كتابه[٦٩]، وأوضح أن عبدالقاهر أدرك وظيفة التصريف وعلاقته بتصنيف الفصائل النحويّة، يتّضح ذلك في حديثه في باب تعليق الكلم بعضه ببعض[٧٠]، وفي أبواب أخرى في كتابه (دلائل الإعجـاز)[٧١]، ويتجلّى ذلـك أكثر في الفصل الذي أطلق عليه «الألفاظ المفردة وضعت في اللغة لكي يضمّ بعضها الى بعض فيعرف فيما بينها من فوائـد»[٧٢]. وهذا يدلّ على إدراك واعٍ للصلة القائمة بين الكلمة المفردة كوحدة صرفيّة والتراكيب الجمليّة، وسنوضّح ذلك في القضية التالية.

(٣) نظريّة الاقتضاء عند عبدالقاهر[٧٣]:

يقول في باب تعليق الكلم بعضها ببعض: «ألا ترى أنك اذا قلت

---

(٦٨) نفســـــه ١٢٦.

(٦٩) د. البدراوي زهران / عالم اللغة.... من ١٠٥ ـ ١٣٦.

(٧٠) دلائل الاعجاز ٤٦ وما بعدها.

(٧١) دلائل الاعجاز (أبواب: مثل وغير، الذي، الحال ـ واو الحال ـ، إنّ وإنّما).

(٧٢) نفســـــه ٤٩٥.

(٧٣) سأتناول هذه النظرية تفصيلاً مع موازنتها بما جاءت به المذاهب اللغوية الحديثة في التحليل اللغوي.

(كأنّ) اقتضى ذلك مشبَّهاً ومشبَّهاً به، كقولك: كأنّ زيداً الأسد»[٧٤].

ويقول في موضع آخر: (وكذلك إذا قلت «لو ولولا» وجدتهما يقتضيان جملتين تكون الثانية جواباً للأولى)[٧٥].

ويتحدّث عن واو الحال في موضع آخر، وهي وحدة صرفيّة، فيقول: (وتسميتنا لها واو حال لا يخرجها عن أن تكون مجتلبة لتضمّ جملة الى جملة)[٧٦].

وكذلك في حديثه عن الفاء الواقعة في جواب الشرط يقول: (إنّها جاءت لتربط جملة ليس من شأنها أن تربط نفسها بنفسها)[٧٧].

وحينما يعرض باب «الذي وذو»، يركّز على مناقشة استخدامهما، فيقول: (الذي، وصلة الى وصف المعارف بالجمل، كما اجتلب «ذو» ليتوصّل به الى الوصف بأسماء الأجناس)[٧٨].

وعند مناقشته لـ«إنّ»، وما تقتضيه في الجملة بعدها، ذكر لها الخصائص التركيبيّة الآتية:[٧٩]

١ ـ ضمير الشأن يلطف ويحسن معها، كقوله تعالىٰ: (فإنّه مَنْ يتّق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين)، وذكر آيات كريمة أخرى شواهد على ذلك[٨٠].

---

(٧٤) دلائل الاعجاز ٤٩.

(٧٥) نفسه ٤٩.

(٧٦) نفسه ٢٣٥.

(٧٧) نفسه ٢٣٥.

(٧٨) نفسه ٢٢٢.

(٧٩) انظر في ذلك دلائل الاعجاز ٣١٧ وما بعدها، ود. عبدالفتاح لاشين / التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر ١٦٩، ١٧٩ وما بعدها، ود. البدراوي زهران ١٢٧ وما بعدها.

(٨٠) دلائل الاعجاز ٣١٧.

٢ ـ تهيّىء النكرة لأن يكون لها حكم المبتدأ.

٣ ـ تغني عن الخبر في بعض الكلام، كقول العرب: إنّ مالاً، أي: إنّ لهم مالاً.

٤ ـ يُقصد بها إلى الجواب، وتربط بين جملتين، كقوله تعالى: (يأيّها الناس اتّقوا ربكم إنّ زلزلة الساعة شيء عظيم)[٨١].

٥ ـ تفيد الربط، وتتبادل هي والفاء الأثر والتأثير، وضرب لذلك مثلاً قول بشّار:

بكّرا صاحبيّ قبل الهجير إنّ ذاك النجاح في التبكير

فيقول: لو أسقطت (إنّ) من عجز البيت لم يكن الكلام شيئاً، لأن الجملتين لا يبقى بينهما صلة أو ارتباط، ولو أحللت الفاء محلّ (إنّ) لاستقام الكلام[٨٢].

وهكذا، فعبدالقاهر حينما يعرض للحديث عن أداة (وحدة صرفيّة)، فإنّه يصرف اهتمامه الى قيمتها في التركيب وصلتها به، وأثرها فيه، ولم يعتن اعتناء القدماء بعمل هذه الأداة في تغيير إعراب ما بعدها وتأثيرها فيه، وإعرابها أو بنائها، ومعناها في ذاتها مفردة. ونرى ذلك في نصّ آخر له أكثر وضوحا، إذ يقول:

(ليس الفضل للعلم بأنّ الواو للجمع، والفاء للتعقيب بغير تراخ، و(ثمّ) له بشرط التراخي، و(أنّ) لكذا، و(إذا) لكذا، ولكن **لأن يؤتى لك إذا نظمت أو ألّفت رسالة أن تحسن التخيّر، وأن تعرف لكلّ**

---

(٨١) دلائل الاعجاز ٣٢٢.

(٨٢) نفسه ٣١، ود. البدراوي زهران ١٣٠.

من ذلك موضعه)[٨٣].

فالجرجاني لا يرى ـ في هذا النصّ ـ فضلاً في التوقّف عند حدود ما قدّمته الدراسات السابقة عليه، بل جعل الفضل في معرفة اثر الوحدة الصرفية في التراكيب، وأهميّة هذه الوحدات وما تقتضيه من كلمات ـ وحدات صرفية ـ أخرى في إتمام بناء الجمل، وما تؤدّيه من معان بعد دخولها في التراكيب.

هذه النظرة ـ في رأيي ـ ثورة تجديديّة واضحة، وإدراك واع لوظيفة الوحدات الصرفيّة، وصلة الدراسة التصريفية بالنحو والتراكيب، وأنّها مقدّمة وخطوة تمهيديّة له، فهو لا يَعُدّ دراسة التصريف غاية في ذاته، وانّما يتخذه وسيلة وطريقاً مؤدّياً لدراسة التراكيب، وهذا ما يريده الدارس اللغويّ الحديث من دراسة التصريف وقضاياه[٨٤].

ونظرية الاقتضاء هذه تتجلّى الآن في اتّجاهات اللغويّين المحدثين والمعاصرين، فهم حينما يقولون: إنّ استخدام أداة التعريف (The) في الانجليزية مثلاً يقتضي وجود اسم بعدها، وهكذا في أدوات أخرى. ولعلّ من باب الاقتضاء أيضاً ما يعرف عندهم بالمطابقة (Agreement)، من ذلك مثلاً:

I come، الفعل المضارع (come) خال من اللاّحقة الصرفية (s)، فإن استخدمنا (He) أو أحد ضمائر الغائب المفردة اقتضى الحال إضافة اللاّحقة الصرفيّة (S) في آخر الفعل، فيقول: (He comes). هذا الاستشعار ليس بعيداً عمّا قرّره عبدالقاهر من أنّ وجود كلمة معيّنة

(٨٣) نفسه ٢٦١.

(٨٤) كمال بشر / دراسات في علم اللغة ٢٢٠.

ـ وحدة صرفيّة ـ يقتضي وجود كلمات معيّنة، ونَسقاً معيّناً في بناء الجملة.

(٤) صلة دراسة الصيغة في التصريف بعلم الأساليب[٨٥]:

ثمّة ملحظ آخر، أراه تالياً نظرية الاقتضاء، وهو العلاقة بين دراسة الصيغة وعلم الأسلوب، وقبل أن نخوض في هذه القضية لا بدّ من بيان الفرق بين مصطلحين هما: الصيغة والوزن:

فالوزن كما يذكر د. مصطفى النحاس مبنى صوتيّ يخضع للتغييرات التي تحدث للكلمة أحياناً.

أمّا **الصيغة** فمبنى صرفيّ، وتمثّل الكلمة في صورتها الصحيحة، ولا تخضع لأيّ تغيير، ولذا تعتبر الصيغة المرجع الأساسيّ للتحليل الصرفيّ، وعليها يعتمد اللغويّ في معرفة التغييرات التي تحدث للكلمة[٨٦].

ويرى الدكتور تمّام حسّان أن التفريق بينهما مهمّ جداً، فله من الأهميّة ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات[٨٧].

وقد يتّفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل (ضَرَبَ) صيغته (فَعَلَ) وميزانه (فَعَلَ) أيضاً، ولكنّهما قد يختلفان[٨٨]، فالفعل (قالَ) وزنه فالَ، و(اسْتَعَانَ) وزنه استفالَ، لكنّ صيغة الأوّل (فَعَلَ)، وصيغة الثاني (اسْتَفْعَلَ)، وقد استشعر الجرجاني ذلك حينما

---

(٨٥) سأخصّص بحثاً مستقلاً عن جوانب دراسة علم الأسلوب عند عبدالقاهر، آمل أن ينشر قريباً.

(٨٦) د. مصطفى النحاس / مدخل الى دراسة الصرف العربي ٢٩.

(٨٧) د. تمام حسان / اللغة العربية معناها ومبناها ١٤٥.

(٨٨) نفسه ١٤٥.

قال: «فوزن لَمْ يَبِعْ لَمْ يَفِلْ، ولَمْ يَقُلْ لَمْ يَفُلْ[٨٩]. وذكر أنّ وزن (مَقول) ـ على رأي الأخفش ـ مَفول، بينما ذهب سيبويه إلى أنّه مَفْعِل[٩٠]، فرأي الأخفش موافق لوجهة النظر الحديثة، وإن اختلفت وجهات النظر في التحليل[٩١].

والكلام عن الصيغة والوزن يتطلب بعض المناقشة والتفصيل، وسنتناوله في موضع لاحق.

ونعود الى الصلة بين الصيغة وعلم الأسلوب، فقد ذكر أحد الباحثين أن دراسة الصيغة في الصرف ينبغي أن تربط بالدراسات اللغوية الحديثة لعلاقتها المباشرة بعلم أساليب اللغة[٩٢].

وأضاف باحث ثانٍ بُعْداً آخر للقضية بقوله: «إنّ الدراسات الصرفية والنحوية معاً متداخلة مع دراسة الأسلوب الى حدّ بعيد[٩٣].

فهل أحسّ عبدالقاهر بهذه الصلة بين الدراسات التصريفية والنحوية وعلم الأسلوب؟

للإجابة عن هذا السؤال أورد الدكتور البدراوي زهران المثال الآتي الذي جاء في كتاب دلائل الإعجاز، يقول عبدالقاهر:

«وممّا يُرى تقديم الاسم فيه كاللّازم (مثل وغير)، ومن أمثلته:

«غيري بأكثر هذا الناس ينخدع»

ويكمل: ومعلوم أنّ الشاعر لم يرد أن يعرّض بواحد كان هناك

---

(٨٩) المقتصد ورقة ٨٥.

(٩٠) المقتصد ورقة ٤٤٦، ٤٤٧، المفتاح و١٠ ـ ظ١٠.

(٩١) د. مصطفى النحاس ٣٠.

(٩٢) نفسـه ٩٥.

(٩٣) د. البدراوي زهران ١٣٦.

فيستنقصه، ويصفه بأنّه مضعوف يُغَرّ ويُخْدَع، بل لم يرد إلاّ أن يقول: إني لست ممّن ينخدع ويغترّ.

ويتابع بقوله: وكذلك لم يرد أبو تمّام أن يعرّض بشاعر سواه، غير أنه لا يريد إلاّ أن ينفي عن نفسه أنّه ممن يكفر بالنعمة ويلؤم، عندما يقول:

وغيري يأكلُ المعروفَ سُحْتاً وتُشْجَبُ عندَهُ بيضُ الأيادي

أفلا ترى أنك لو قلت: . . . . ينخدع غيري بأكثر هذا الناس، ويأكل غيري المعروف سحتا، رأيت كلاماً مقلوباً عن جهته، ومغيّراً عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطالع يأبى أن يرضاه(٩٤).

أقول: نرى من هذا التوجيه الجرجانيّ للبيتين وغيرهما ـ ممّا أورد في كتابه ـ أنه لاحظ أهميّة دراسة الوحدات الصرفية ومعانيها، واختيار أداة معيّنة دون غيرها لاستخدامها في التعبير عن موقف معيّن ومعنى معيّن، واهتمّ بموقعها في التركيب. وهو حينما كتب عن الفرق بين القصر بالنفي والاستثناء والقصر بإنّما ـ مثلاً ـ، فإنّما يكون قد مسّ جانباً من جوانب الدراسة الأسلوبية في الدراسات الحديثة، إذ إنّ مهمّة التمييز بين الأدوات التي تبدو متقاربة في المعنى ـ حيث يكون على القائل أن يختار أداة دون أخرى ـ هذه المهمّة تقع على عاتق علم الأسلوب(٩٥).

فاهتمام عبدالقاهر وتفريقه بين أداة وأخرى في الاستخدام

(٩٤) دلائل الاعجاز ١٧٢ ـ ١٧٣، ود. البدراوي زهران ١٣٦.

(٩٥) د. شكري محمد عياد / مدخل الى علم الأسلوب ٦٠.

للتعبير عن معنى معيّن، يدلّ على إدراكه للصلة بين دراسة الوحدات الصرفية والتراكيب من جهة، والأسلوب من جهة أخرى.

(٥) قضيّة الأصل والفرع:

عندما يتحدّث المحدثون عن الصيغة بأنّها تمثّل الكلمة في صورتها الصحيحة قبل الإعلال والتغيّر الذي حدث، يجرّنا هذا الحديث الى الحديث عن قضيّة الأصل والفرع.

فالأصل الذي تعود اليه الصيغة إمّا أن يكون أمراً افتراضيّاً لا وجود له، وإمّا أن يكون أمراً تطوّريّاً، يمثّل ما قبل مرحلة الإعلال والارتقاء اللغوي[٩٦].

فيذكر الدكتور عبده الراجحي أنه «في حين يرى الوصفيّون في بحث الأصل الافتراضي للكلمة بحثاً ميتافيزقيّاً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، يرى المنهج التحويليّ أن قضيّة الأصلية والفرعيّة قضية أساسيّة في فهم البنية العميقة وتحوّلها الى بنية السطح، وفي العربية مثلاً لا نستطيع أن ننظر الى الفعل (قالَ) على أنّ أصله قالَ، وأنّ الفعل (باع) أصله باع، مع وجود (يقولُ ويبيعُ)، بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما، ولا نستطيع أيضاً أن نغفل عن أن الطاء في (اصطبر) و(اضطرب) ليست طاء، وإنّما أصلها تاء. **وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حدّ وصف الظاهرة كما هي**، دون أن يجد تفسيراً لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل[٩٧].

---

(٩٦) د. كمال بشر / دراسات في علم اللغة ٢٤٣، ود. مصطفى النحاس ٢٩.

(٩٧) د. عبده الراجحي / النحو العربي والدرس الحديث ١٤٣ - ١٤٤.

وقد ناقش عبدالقاهر قضية الأصل والفرع، فعنده أنّ: قالَ أصلها (قَوَلَ) وأن باع أصلها (بَيَعَ)، ويقول إنّ هذا أصل مرفوض من أوّل أحواله، وهو في هذا يوافق مذهب ابن جنّي[٩٨]. ويتابع عبدالقاهر كلامه بقوله: ولو كان القصد أن الأصل (قال وباع) لوجب أن يتصرف كلّه عليه، فيقال: قالَ يَقالُ قالاً، وباعَ يَباعُ باعاً، وهذا مرفوض. ويقول: «ومَثَلُ مَن يدّعي هذا مَثَلُ مَنْ يقول إنّ رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ المضاف اليه ليس من قصد ووضع، وإنّما هو من شيء جرى به الألسنة على الاتفاق، وكفى بهذا فضيحة فاعرفه[٩٩].

نستنتج من نصّ عبدالقاهر هذا أن الخلاف حول هذه القضية ليس حديثا، بل كان موجوداً في زمنه، وقبل زمنه، وأن مذهبه أكّدته مناهج المدرسة التحويلية الحديثة.

وأقول: إنّ الاقتصار على الوصف أمر قد يكون كافياً من الشخص العاديّ، أمّا العالم فعليه مهمّة التعمّق وسبر أغوار الظاهرة اللغوية، حتى يصل إلى كنهها ومعرفة جوهرها، والى تفسير مقنع للعقل، لعل ذلك يوصله الى تفسير مقبول أو كشف جديد.

وقل مثل ذلك أو أكثر منه في العلوم الأخرى، فالشخص العاديّ حينما رأى تفاحة تسقط عن شجرتها، لم يثر ذلك الحدث فيه شيئا، ولم يزد على وصف ظاهر الحدث، وهو سقوط التفاحة عن الشجرة، فلو اكتفى نيوتن بذلك لما توصّل الى قانون الجاذبية، الذي غيّر مفاهيم

(٩٨) ابن جني / الخصائص ١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧.
(٩٩) المقتصد ورقة ٤٩٩.

كثيرة، وقاد الى كشوف هائلة في مجال الجاذبية والكهرباء والمغناطيسية والطيران.

وما يؤكّد ـ في رأيي ـ صحّة اتجاه القول بالأصل والفرع، أني لا أرى من الصواب أن نعزل (قالَ) مثلاً عن صيغ مادتها الأخرى، لا سيّما أن هذه الصيغ جميعاً تشترك في المعنى الأساسي، ويتغيّر ذلك المعنى قليلاً تبعاً لتغيّر الصيغة المولّدة.

(٦) قضيّة الوزن الصرفي:

ذكر الرضيّ أن الجرجاني قال في وزن (قالَ: فالَ)[١٠٠]، وأشار الدكتور عبد الصبور شاهين الى سبق عبدالقاهر في وزن (قالَ: فالَ) على البدل، ولكن الدكتور سجّل مخالفة المحدثين له، على أنه لا بدل فيها[١٠١].

ولكني لم أجد هذا القول لعبدالقاهر في أيّ من كتبه التي رجعت اليها، ووجدت في كتابه (المفتاح) أنه أجاز الوزن على البدل من الأصل، فأجاز في وزن (كِساء) فِعال أو فِعاء، أصله (كِساو)[١٠٢].

وفي هذا النص دلالة على استشعار عبدالقاهر الوزن الصوتي، لكنّ تمسكه بقضية الأصل والفرع ألزمه القول بالوزن الصوتي انه على البدل.

كما أنه ذكر في كتابه (المقتصد) أنّ (لم يَبِعْ) وزنها لم يَفِلْ)،

(١٠٠) شرح الشافية ١/ ١٨.

(١٠١) د. عبدالصبور شاهين / المنهج الصوتي للبنية العربية ٤٨.

(١٠٢) المفتـــاح (و٢).

و(لَمْ يَقُلْ) وزنها لم يَفُلْ، وقد ذكرنا ذلك خلال مناقشة القضية الرابعة في موضع سابق.

وأيّاً كان الأمر، فهذا ملمح ذكي، وتوجيه دقيق، توصّل إليه عبدالقاهر وقرّره، وقد سُجّل له السبق فيه.

وبعد، فهذه بعض الملاحظ التي أحسسنا بنزوع عبدالقاهر الى التجديد في معالجتها، وأرى أنه لو أتيح لأفكار عبدالقاهر من تبنّاها واتّخذها أساساً لدراساته مِن معاصريه، ومَنْ تبعهم، لتَقدَّمَ الدرس اللغويّ العربي أشواطاً كثيرة، ولتوصّل الى آفاق بعيدة، لم تصل اليها الدراسات اللغويّة إلاّ في العصر الحديث، وفي هذا القرن أو منتصفه على وجه التحديد.

ولا ندّعي الإحاطة والكمال في قضايا هذا البحث، ولعلّ الأيام تكشف لنا جوانب أكثر إقناعاً وإضاءة.

(مصادر البحث ومراجعه)

— ابراهيم مصطفى (احيـاء النحو) القاهرة، ١٩٥٩م.

— أحمد مختار عمر / دكتور

(الفارابي اللغوي، وتحقيق مقدمة معجمه ديوان الأدب) مجلة معهد المخـطوطـات العـربية، جامعـة الدول العربية، المغرب، المجلّد الـسـابـع، الـجـزء الـثـاني، ص١١١-١٥١، جمـادي الأولى ١٣٨١هـ/نوفمبر ١٩٦١م.

— أحمد مطلوب / دكتور

(عبـدالقـاهـر الجـرجـاني ـ بلاغته ونقده) وكالة المطبوعات، ط١، الكويت ـ ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

— الأزهري / الشيخ خالد

— (شرح التصريح على التوضيح) دار احياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د.ت.

— الأشموني (شرح ألفية ابن مالك) دار احياء الكتب العربية بالقاهرة، د.ت.

— الأنباري / ابو البركات
(نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء) تحقيق د. ابراهيم السامرّائي بغداد، ١٩٥٩م.
— ابن الأنباريّ / أبو بكر
(كتاب مختصر في الألفات) مخطوط، ضمن مجموعة، مكتبة لاله لي، المكتبة السليمانية باستانبول، برقم ٣٧٤٠ / ١٢.
— البدراوي زهران / دكتور
(عالم اللغة ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ المفتنّ في العربية ونحوها) ط٢، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٨١.
— برجشتراسّر (التطور النحويّ للغة العربية) المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١م، طبعة مصورة عن طبعة ١٩٢٩، التي عني بطبعها محمد حمدي البكري.
— تمّام حسّان / دكتور
(اللغة العربية معناها ومبناها) الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
— ابن جني (الخصائص) تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر ـ بيروت.
(المنصف في التصريف) تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م.
— حاجي خليفة (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)ط٣، طهران ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

— الحملاويّ / الشيخ أحمد.
(شذا العرف في فنّ الصرف) ط١٦، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهر، ، ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م.
— الحنبلي / ابن العماد
(شذرات الذهب في أخبار من ذهب) القاهرة، ١٣٥٠هـ.
— الخضري / الشيخ محمد
(حاشية الخضري على ابن عقيل) المطبعة الميمنيّة بالقاهرة، ١٣٠٥هـ.
— رضي الدين الأستراباذي (شرح شافية ابن الحاجب) تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م.
— الزجّاجي (الجمل في النحو) تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل باربد / الأردن، ١٣٠٤هـ/١٩٨٤م.
(حروف المعاني) تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة ببيروت ودار الامل باربد ـ الاردن، ١٣٠٤هـ/١٩٨٤م.
— السكاكي (مفتاح العلوم) دار الكتب العلمية ببيروت، د.ت.
— سيبويه (الكتاب) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامّة بالقاهرة، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م.
— السيرافي (شرح السيرافي على كتاب سيبويه) من كتاب (السيرافي النحويّ في ضوء شرحه لكتاب سيبويه)دراسة وتحقيق، د. عبدالمنعم فائز، دار الفكر / ودار نجد للنشر والتوزيع بالرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

— السيوطيّ (بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م.

(همع الهوامع) بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

— الشريف الجرجاني (التعريفات) مطبعة مصطفى البابي الحلبي، بالقاهرة، ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م.

— شكري محمد عيّاد / دكتور

(مدخل الى علم الأسلوب) دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

— طاش كبرى زاده (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) تحقيق كامل بكري وعبدالوهاب أبو النور، القاهرة.

— عباس حسن (النحو الوافي) ط٥، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥م.

— عبدالصبور شاهين / دكتور

(المنهج الصوتي للبنية العربية) مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

— عبدالفتاح لاشين / دكتور

(التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبدالقاهر) دار المريخ، الرياض ـ السعودية ١٩٨٠م.

— عبدالقاهر الجرجاني

(دلائل الاعجاز) تحقيق محمد عبدالمنعم خفاجي، الناشر مكتبة القاهرة بالقاهرة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م.

(العمدة في التصريف) مخطوط، ضمن مجموعة برقم ٣/٣٧٤٠، مكتبة لاله لي بالمكتبة السليمانية في استانبول.

(المفتاح في الصرف) مخطوط، دار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم ١٠٦٠٣ عامّ.

(المقتصد في شرح الايضاح) مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ٣٥٤ نحو.

— عبده الراجحي / دكتور

(النحو العربي والدرس الحديث) دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م.

— ابن عصفور (المقرّب) تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله لجبوري، مطبعة العاني ببغداد، ط١، ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

(الممتع في التصريف) تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط٤، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

— علي توفيق الحمد / دكتور

(نظرة في أثر اللغويين العرب في علم الدلالة) مجلة أبحاث اليرموك سلسلة الآداب واللغويات، المجلد الثاني، العدد الأول، ص١٧.

— الفارابي (مقدمة ديوان الأدب) تحقيق أحمد مختار عمر، مجلة معهد المخطوطات العربية بالمغرب، المجلد السابع، الجزء الثاني، ص١٢٩ـ١٥١، جمادى الأولى ١٣٨١هـ / ١٩٦١م.

— الفارسيّ (التكملة) تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، الرياض ـ السعودية، ط١، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

— الفرّاء (معاني القرآن) تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية العامة.

— فندريس (اللغة) ترجمة القصّاص والدواخلي، القاهرة، ١٣٧٠هـ / ١٩٥١م.

الفيروز أبادي (البلغة في تاريخ أئمة اللغة) تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م.

— القفطي (انباه الرواة على أنباه النحاة) تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة دار الكتب بالقاهرة، ١٣٧١هـ / ١٩٧٢م.

— الكفويّ (الكليّات) تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨١ ـ ١٩٨٢م.

— كمال محمد بشر / دكتور
(دراسات في علم اللغة) دار المعارف بمصر، ١٩٧٣م.

— ابن مالك (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧.

— محمد الطنطاويّ (تصريف الأسماء) ط٥، مطبعة وادي الملوك بالقاهرة، ١٣٧٥هـ / ١٩٥٥م.

— محمد عبدالمنعم خفاجي
(مقدمة تحقيق كتاب أسرار البلاغة) جـ١، (ط٢)، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م، الناشر مكتبة القاهرة بالقاهرة، مطبعة الفجالة.

— محمد مندور / دكتور
(الميزان الجديد) دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة بالقاهرة ١٩٧٣م. (النقد المنهجي عند العرب) دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة ١٩٦٩م.
— مصطفى النحّاس / دكتور
(مدخل الى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة) ط١، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
— الميداني (نزهة الطرف في علم الصرف) تحقيق لجنة احياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة ببيروت، (ط١)، ١٤٠١هـ / ١٩٨١.
— هارون عبدالرازق (عنوان الظرف في علم الصرف) مكتبة الأمل ـ السالمية / الكويت، د.ت.
— يسن / الشيخ
(حاشية الشيخ يسن على شرح التصريح) دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة. د.ت.
— ابن يعيش (شرح الملوكي في التصريف) تحقيق د. فخر الدين قباوة، (ط١)، المكتبة العربية بحلب، سوريا، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.